2017/15

مشروع قانون

يتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي

الفصل الأول:

تلغى أحكام الفقرة الثانية من الفصل 3 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي وتعوّض بالأحكام التالية:

الفصل 3: (فقرة ثانية جديدة)

يتم تنظيم دراسات الهندسة والهندسة المعمارية والطب وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري والبكالوريوس في إدارة الأعمال طبقا لخصوصيات هذا التكوين ومع مراعاة المعايير الدولية المعتمدة.

الفصل 2:

تنطبق الأحكام المتعلقة بدراسات الباكالوريوس في إدارة الأعمال المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 3 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي بداية من السنة الجامعية 2010-2011.

2017 / 15

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي)

أقر القانون عدد 19 لسنة 2008 المتعلق بالتعليم العالي نظاما جديدا للتكوين الجامعي وهو نظام "أمد"(إجازة-ماجستير-دكتورا) الذي يندرج في إطار ما اصطلح على تسميته بـ"مسار بولوني" بهدف تأمين جملة من المعايير ترتكز خاصة على ضمان جودة الشهادات العلمية وشفافيتها وسهولة مقروئيتها وكذلك إمكانية مقارنتها مع الشهادات المسندة بالجامعات الأوروبية التي تعتمد هذا النظام بما ينعكس إيجابيا على معادلة الشهادات التي تسندها الجامعة التونسية من طرف الجامعات الأجنبية وخاصة منها الجامعات بالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

كما تم بمقتضى القانون المتعلق بالتعليم العالي، مواكبة للمعايير الدولية في مجال التكوين الجامعي، الإبقاء على خصوصيات التكوين في بعض الاختصاصات وهي الهندسة والهندسة المعمارية والطب وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري المستثناة من مجال تطبيق نظام "أمد".

ويندرج مشروع القانون المقترح في اتجاه إدخال اختصاص تكويني جديد مستثنى من اعتماد نظام "أمد" يؤمنه المعهد العالي للأعمال بتونس (TBS) اعتبارا لخصوصية التكوين الذي تم إقراره بهذا المعهد منذ انبعاثه سنة 2010 في إطار دراسة قام بها مكتب الدراسات الأمريكي McKinsey ممولة من البنك العالمي للتنمية حول مستقبل صناعة خارج المنشأ في تونس (Offshoring Industrie en **Tunisie**).

ومن جملة توصيات هاته الدراسة وجوب التدريس في الجامعة التونسية اختصاصات الأعمال والتصرف والهندسة باللغة الإنقليزية. ولهذا الغرض تم إنشاء المعهد ليتبع نظام التدريس الجامعي الأمريكي ويعتمد اللغة الإنقليزية كلغة أساسية في التدريس، ويعتبر المؤسسة الجامعية العمومية الوحيدة بالمغرب العربي التي تعتمد هذا النظام.

ويتنزل إحداث شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال في إطار إثراء المنظومة الجامعية الوطنية من حيث المناهج والتقييم ولغة التدريس إذ ترتكز هذه الشهادة على الأنموذج الأمريكي من حيث معايير التقييم المعتمدة في الارتقاء والتخرّج. وتولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التنصيص ضمن أدّلة التوجيه

الجامعي على أن الشهادة التي تدرّس بالمعهد هي شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال وتدوم الدراسة بها 4 سنوات، وبالتالي لا يشملها نظام "أمد" اعتبارا لخصوصيتها.

وتبعا لذلك فإن التكوين المفضي للحصول على شهادة البكالوريوس لا يدخل في إطار منظومة "أمد" لاختلافه عنها من حيث مدة التكوين التي تدوم 4 سنوات بهذه الشهادة في حين يدوم التكوين بشهادة الإجازة في نظام "أمد" 3 سنوات ومن حيث المعايير المعتمدة في التقييم والارتقاء والتخرج المبنية على الأنموذج الأمريكي.

وباعتبار أن خصوصيات التكوين بالمعهد متميزة ولا يستوعبها نظام "أمد" فهي تندرج في إطار نظام خاص وهو شهادة البكالوريوس، الأمر الذي يقتضي إعداد الإطار القانوني لهذه الشهادة. لهذا الغرض يقترح مشروع القانون المعروض تنقيح الفصل 3 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي في اتجاه استثناء الشهادة التي يسندها المعهد العالي للأعمال بتونس بصورة حصرية من مجال تطبيق نظام "أمد" المنصوص عليه بنفس الفصل.

وبناء عليه، فإن إحداث هذه الشهادة يدخل في مجال الأنظمة الخصوصية المنصوص عليها بالفصل 3 المذكور وهي الهندسة والهندسة المعمارية والطب وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري.

مع الإشارة إلى أن إحداث هذه الشهادة سيكون على سبيل تسوية وضعية الطلبة الدارسين بالمعهد والذين لم يتحصلوا على شهادتهم إلى غاية اليوم لغياب الإطار التشريعي الذي يمكن من ذلك (334 متخرجا (88 طالبا تخرّجوا في 2014, 112 طالبا تخرّجوا في 2015, و134 طالبا تخرّجوا في 2016) وكذلك قرابة 100 طالبا مترشّح للتخرّج في نهاية السنة الجامعيّة الحاليّة 2016-2017).

كما أن هذا التنقيح سيضفي قيمة أكبر لهذه الشهادة المستقطبة للطلبة المتميزين خاصة وأن نسبة التشغيلية لخريجي المعهد وصلت 100 % أي أن كل الطلبة المتخرجين تحصلوا عل عمل وتم قبولهم بأحسن الجامعات في مختلف أنحاء العالم.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض المعروض.